الكتاب الأول من برنامج «منافع العلم» في سنته الأولىٰ (١٤٣٦)، مسجد العلامة ابن باز بمدينة مكة المكرمة..

تعليقات

فضيلة الشيخ الدكتور/ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

علىٰ

المقدمة فيما على العبد أن يعلمه

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

النُّسخة الإلكترونيَّة الأولىٰ

الشيخ لم يراجع التفريع

http://www.attafreegh.com/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمد لله الذي شرع الحج وجعل فيه منافع، وجعل العلم منها أنفع النافع، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله ﷺ ما نُفع الحجاج، وعلىٰ آله وصحبه صفوة ركب الحاج.

أما بعد..

فهٰذا شرح الكتاب الأول من برنامج «منافع العلم» في سنته الأولىٰ ستٍ وثلاثين وأربعمائة وألف (١٤٣٦)، وهو كتاب «**المقدمة فيما علىٰ العبد أن يعلمه**»، لمصنفه صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي.

قال المصنف حفظه الله تعالىٰ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وبه التّوفيق، ومنه الإعانة علىٰ اتباع أقوم الطريق، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله حقًّا، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صدقًا.

أما بعد..

فإن أوجب الواجبات وأهم المهمات معرفة العبد ربه ودينه ونبيه محمدًا ﷺ؛ لأنّ الله خلق الجن والإنس لعبادته وأمرهم بها، والدّليل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[الذاريات]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة:٢١].

وإقامة العبادة تكون بمعرفة ثلاثة أصول:

الأوّل: معرفة المعبود.

الثّاني: معرفة صفة عبادته.

الثّالث: معرفة المبلِّغ عنه.

فالمعبود هو الله، وصفة عبادته هي الدِّين الذي يُعبَد به، والمبلِّغ عنه هو رسول الله ﷺ.

وهٰذه المعارف الثَّلاث هي الأصول العظام التي بُعث بها الرّسول عليه الصلاة والسلام، وعنها يكون السُّؤال في القبر، وبتفاصيلها يتعلق الثواب والأجر.

ابتدأ المصنِّف -وفقه الله- كتابه بالبسملة، ثم ثنّىٰ بحمد الله عزوجل، وأسند إلىٰ الله عزوجل فعلين:

أحدهما: في قوله: (وبه التوفيق).

والآخر: في قوله: (ومنه الإعانة).

وتوفيق الله عزوجل هو تيسيرُه عبدَه لليسرىٰ، فإن الوصول للأمر الأيسر في كل شيء يفتقر إلىٰ توفيق من الله سبحانه وتعالى، وأمَّا الإعانة فهي إيصال عبدِه إلىٰ مقصوده.

والفرق بينهما:

أن الإعانة: آلة الوصول إلىٰ المقصود.

والتوفيق: غاية الوصول إليه.

فالإعانة بمنزلة الوسيلة، والتَّوفيق بمنزلة المقصد.

ثم ثلّث بالشَّهادة لله بالتوحيد ولمحمَّد ﷺ بالعبودية والرِّسالة، وقرَن الشَّهادة لله بالوحدانية بقوله: (حقًّا)، والشَّهادة لرسوله ﷺ بقوله: (صدقًا)؛ لأنَّ اسم الحقِّ متعلق في خطاب الشَّرع بالوحدانية، والصِّدق متعلق بالرِّسالة.

قال اللهُ في الأول: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ ٱلْبَٰطِلُ﴾[لقمان:٣٠].

وقال في الثاني: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾﴾[يس].

ثم ذكر أن (أوجب الواجبات وأهمّ المهمّات معرفة العبد ربه ودينه ونبيَّه محمدًا ﷺ)؛ فالمعارف الثلاث المذكورات موصوفاتٌ بأمرين:

أحدهما: أنَّهن أوجبُ الواجبات.

والآخر: أنَّهن أهمّ المهمّات.

والواجبات جمع واجب، **والواجب**: هو الخطاب الشرعي الطلبي المقتضي للأمر اقتضاءً لازمًا، **والمهمات**: جمع مهم، **والمهم**: اسمٌ لما جلَّ وعظُم.

فالمعارف الثَّلاث المذكورة هي من أوجب الواجبات علىٰ العبد، وهي من أهمِّ المهمات، وتلك المعارف مذكورةٌ في قوله: (معرفة العبد ربَه ودينه ونبيَّه محمّدًا ﷺ)؛ فأولىٰ ما تُبذَل فيه الطاقات وتُوجه نحوه الأوقات هو تلك المعارف الثَّلاث.

وعلل المصنف وجوب تلك المعارف وأهميتها بقوله: (لأنَّ الله خلق الجن والإنس لعبادته وأمرهم بها، والدَّليل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[الذاريات]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة:٢١] وإقامة العبادة تكون بمعرفة ثلاثة أصول:

الأوَّل: معرفة المعبود.

الثَّاني: معرفة صفة عبادته.

الثَّالث: معرفة المبلِّغ عنه؛

فالمعبود هو الله، وصفة عبادته هي الدِّين الذي يُعبَد به، والمبلِّغ عنه هو رسول الله ﷺ)؛ فمنشأ إيجاب تلك المعارف وأهمِّيتها هو أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ خلق الخلقَ لعبادته وأمرَهم بها.

فالعبادة تجلَّت بشيئين:

أحدُهما: أنَّها الحكمة الإلهية من خلق الجن والإنس، وهو المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ

﴿ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[الذاريات].

والآخر: أن الله أمرنا بها في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة:٢١].

فالآية الأولىٰ تدلُّ علىٰ أنَّنا مخلوقين لأجل العبادة، والآية الثَّانية تدلُّ علىٰ أننا مأمورين بالعبادة.

ثُم بيّن أنَّ امتثال تلك الحِكمة الإلهية والأمر الرَّبانيِّ متوقِّفٌ علىٰ معرفة ثلاثة أصول:

(الأوّل: معرفة المعبود)، وهو الذي تُجعل له العبادة.

و(الثّاني: معرفة صفة عبادته)، وهي الحال التي تقع بها العبادة.

والأمر (الثّالث: معرفة المبلِّغ عنه)، أي: عن المعبود، فإن العقول لا تستقل بمعرفة ما لله من حق، وهي مفتقرة إلىٰ مرشدٍ يرشدها، وذلكم المرشد هو المبلِّغ عن الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم فسَّر موارد هٰذه الأصول الثلاثة؛ فقال: (فالمعبود هو الله)، أي: الذي تُجعَل له العبادة التي خُلقنا لأجلها، وأُمرنا بها هو الله، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾[التوبة:٣١].

(وصفة عبادته هي الدِين الذي يُعبَد به)، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾[الأنعام].

(والمبلِّغ عنه هو رسول الله ﷺ)، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾[النور:٥٤].

فلا يتأتّىٰ لأحدنا أن يتمثل العبادة التي خُلق لأجلها وأُمِر بها إلا بإيقاف نفسه علىٰ هٰذه الأصول الثلاثة، بأن يعرف المعبود الذي أُريد منه أن يجعل له العبادة، ثم يعرف صفة عبادته من الحال التي يكون عليها في ابتغاء القُرَب إليه، ثم يعرف المبلِّغ عن ذلك المعبود ممَّنْ بعثه الله عَزَّوَجَلَّ يُخبر عنه ويرشد إليه.

فكلُّ أمرٍ بالعبادة ينطوي علىٰ هٰذه الأصول الثلاثة؛ فقول الله -مثلًا-: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾[الزمر:٢] يستكِنُّ فيه معرفتُك المعبودَ الذي تجعل له العبادة، ومعرفتك العبادة التي تجعلها له، ومعرفتك المبلِّغ عنه تلك العبادة؛ فيتحقَّق من الأمر بالعبادة الأمر بهٰذه المعارف الثَّلاث.

فالأصل الأوَّل -وهو (معرفة المعبود)- يتعلّق به معرفة الله عَزَّوَجَلَّ.

والأصل الثاني -وهو (معرفة صفة عبادته)- يتعلّق به معرفة العبد دينه.

والأصل الثالث -وهو (معرفة المبلِّغ عنه)- يتعلّق به معرفة نبيّه محمد ﷺ.

ثم ذكر المصنف -وفقه الله- كلامًا يخبر فيه عن جلالة هٰذه المعارف الثلاث فقال: (وهٰذه

المعارف الثلاث هي الأصول العِظام التي بُعث بها الرّسول عليه الصلاة والسلام، وعنها يكـون السُّـؤال في القبر، وبتفاصيلها يتعلَّق الثواب والأجر)؛ فمدار جلالة هٰذه المعارف الثلاث علىٰ ثلاثة أمور:

أوّلها: أنّها الأصول العِظام التي انتظمت في البِعثة النبوية؛ فالنَّبي ﷺ بُعث إلىٰ الخلق ليعرِّفهم بربِّهم الذي يعبدون وصفة عبادته، والرَّسول المبلِّغ عنه.

وثانيها: أنَّ السُّؤال في القبر يكون عن هٰذه المعارف الثَّلاث، فيُسأل العبد في قبره: مَـنْ ربـك؟، ومـا دينك؟، وما هٰذا الرَّجل الذي بُعث فيكم؟، فسؤالات القبر الثلاثة مُتعلَّقُها هٰذه المعارف الثَّلاث.

قال شيخ شيوخنا حافظ الحكمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سلَّم الأصول»:

وأن كـــلًّا مُقعَـــد مســـؤول ما الرب؟ ما الـدِّين؟ ومـا الرسـول؟

وثالثها: أنَّ الثواب والأجر يتعلّقان بتفاصيل تلك المعارف الثلاث، فجميع عمل العبـد يرجِـع إلـىٰ هٰذه المعارف الثلاث، فإمَّا أن يتعلَّق بمعرفة العبد ربه، وإمَّا أن يتعلَّق بمعرفة العبد دينـه، وإمَّـا أن يتعلـق بمعرفة العبد نبيّه محمدًا ﷺ.

والفرق بين الثَّواب والأجر: أن **الثواب**: اسم لكل ما يُجزَىٰ به العبد علىٰ عمله.

والأجر: اسم للثواب الحسن منه؛ فالعطف بينهما من عطف الخاص علىٰ العـام؛ ذلـك **أن الثـواب نوعان**:

أحدهما: الثَّواب الحسن.

والآخر: الثَّواب السيئ.

ويختص اسم الأجر بالثواب الحسن.

وإذا كانت هٰذه المعارف الثلاث تبلغ في جلالتها هٰذا المبلغ، فهي الأصول العِظام التي بُعث بها نبيّنا ﷺ وعنها يكون سؤال أحدِنا في قبره، وبتفاصيلها يتعلَّق ثوابه وأجره، وجب علىٰ كلِّ أحدٍ من المسلمين معرفة هٰذه الأصول الثَّلاثة فهي مقدِّمة الدِّيانة، وممهدة العبادة.

ولا سبيل إلىٰ كون العبد عابدًا الله عَزَّوَجَلَّ بدين له بدين يرضاه حتَّىٰ يعـرف أن الله هـو المعبـود، وأنَّ العبادة التي يتحقَّق بها الأمر بعبادته هي دين الإسلام وأنَّ المبلِّغ عنه هو رسوله محمدٌ ﷺ.

قال المصنف حفظه الله:

الأصل الأوَّل

معرفة العبد ربه

والربُّ في الشرع: اسم من أسماء الله الحسنىٰ، ولا يُسمىٰ أحد الربَّ إلا هو، والواجب من معرفة الرب علىٰ كل أحد يرجع إلىٰ أربعة أصول:

الأوّل: معرفة وجود الله؛ فيؤمن بأنَّ الله موجود لا عدم.

الثَّاني: معرفة ربوبيته؛ فيؤمن به ربًّا متفردًا بنفسه المقدَّسة، وأفعاله الكاملة.

الثَّالث: معرفة أسمائه الحسنىٰ وصفاته العلىٰ فيؤمن بأسماء الله وصفاته التي أخبر الله بها عن نفسه، أو أخبر بها عنه رسوله ﷺ.

والرَّابع: معرفة ألوهيّته؛ فيؤمن بأنَّ الله وحده هو الإله المستحقّ جميع أنواع العبادة لا شريك له، ولا معبود سواه، فهو المفرَدُ بأفعال العباد التي يتقربون بها.

والرَّبّ هو المستحقُّ للعبادة؛ والدليل قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢﴾[البقرة].

فأمر بعبادته في قوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾، ثم ذكر موجب استحقاقها بها وهو التفرُّد بالربوبية في قوله: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ الآيتين.

فإنَّ الإقرار بربوبيته يستلزم الإقرار بألوهيّته.

وجميع أنواع العبادة التي أمر الله بها كلُّها له وحده لا شريك له؛ والدَّليل قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ١٨﴾[الجن].

فمَنْ جعل منها شيئًا لغيره فهو مشركٌ كافر، والدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ١١٧﴾[المؤمنون].

والشِّرك هو جعْل شيء من حق الله لغيره، ومنه جعْل شيء من العبادة لغير الله.

وحقوق الله اثنان: حقٌّ في المعرفة والإثبات، وحقٌّ في الإرادة والطلب.

والواجب لله علىٰ العبد لأداء الحقَّين السابقين توحيده في ثلاثة أنواع:

الأوَّل: توحيده في الرّبوبية؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيۡءٖۚ﴾[الأنعام:١٦٤].

والثّاني: توحيده في الألوهية كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾[الزمر:٢].

والثَّالث: توحيده في الأسماء والصِّفات، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾[الأعراف:١٨٠]، وقال: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٨١﴾[الصافات]؛ فنزّه نفسه عن ما وصفه به المشركون، وسلَّم علىٰ المرسلين لسلامة ما قالوه في وصفه.

والتَّوحيد هو إفراد الله في حقِّه، ومنه إفراد الله بالعبادة.

لما فرغ المصنِّف -وفقه الله- من تقرير وجوب تلك الأصول الثَّلاثة وأهمِّيتها، وبيّن جلالتها وعلوّ رتبتها شرَع يُبيِّنها واحدًا واحدًا، وابتدأ بمعرفة العبد ربَّه لجلالة موقعها من تلك المعارف؛ فإنّها مفتاح بقيتها، ومُقدّم ما وراءها، فقال: (الأصل الأوّل: معرفة العبد ربه).

ثم شرع يبين ما يتعلق بتلك المعرفة فقال: (والرَّب في الشرع: اسم من أسماء الله الحسنىٰ) ووقع في القرآن خاليًا من الاقتران بـ(أل)، وجاء في أحاديث عِدَّة من السُّنة النبوية ذِكْر هٰذا الاسم مقترنًا بـ(أل).

فمن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ اسم الرب، وهو اسم وقع منه نوعين من الأسماء الحسنىٰ:

أحدهما: الاسم المفرد (الرّب)، ومنه حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النَّبيّ ﷺ قال: «**وأمَّا الركوع فعظِّموا فيه الرَّب**» رواه أبو داود وغيره.

والآخر: الاسم المُضاف، ومنه (ربّ العالمين)؛ قال تعالىٰ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢﴾[الفاتحة]، ومنه (رب هٰذا البيت) قال تعالىٰ: ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ﴾[قريش:٣]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ﴾[النمل:٩١].

في مواقع أُخر من القرآن جاء فيها اسمًا مضافًا، والأسماء الإلهية باعتبار الإفراد والإضافة نوعان:

أحدهما: الأسماء الإلهية المفردة، مثل: الله، والرَّحمٰن، والرحيم.

والآخر: الأسماء الإلهية المضافة، مثل: مالك الملك، وعالم الغيب والشهادة، وذو القوة.

ذكر هذين النّوعين ابن تيمية الحفيد في «الفتاوىٰ المصرية»، وشيخنا ابن باز في بعض أجوبته.

ثم قال: (ولا يُسمّىٰ أحد الرب إلا هو)؛ فاسم الرّب من الأسماء الإلهية المختصة، وهي الأسماء التي لا يجوز جعْلها لغيره، **فإنَّ الأسماء الإلهية باعتبار اختصاصها بالله وعدمه نوعان:**

أحدهما: الأسماء الإلهية المختصة به سبحانه فلا تُجعل لغيره، مثل: الله، والرَّحمٰن، والرب.

والآخر: الأسماء الإلهية التي لا تختص بالله فتُجعَل لغيره، مثل: الرّؤوف، والرّحيم، والعزيز، قال الله تعالىٰ في نبيّه ﷺ: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[التوبة]، وقال عن مُتَوَلّي مصر في سورة يوسف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ﴾[يوسف:٧٨].

وكما ذكر المصنِّف فإنَّ اسم الرب حال كونه مُحلًّا بـ «أل» لا يُسمَّىٰ به إلَّا الله، فإن جُرِّد منها وأضيف إلىٰ شيءٍ جاز إن صحّت الإضافة، كقول: ربِّ البيت، أو ربِّ المال، فإن امتنعت الإضافة لم يَجُز كالقول عن مخلوقٍ إنه ربّ الكون، أو ربّ الدنيا.

فتلخّص أن اسم الرب المحلَّىٰ بـ «أل» لا يكون إلَّا لله. وأمّا المجرد منها المعرّف بالإضافة فيجوز إن صحت الإضافة شرعًا، كالذي مثّلنا جوازًا ومنعًا.

وأصل الرّبّ في كلام العرب: السيد، والمالك، والمصلح للشيء القائم عليه؛ فإلىٰ هٰذه المعاني الثلاثة يُرَدُّ اسم الرب في كلام العرب. ذكره ابن الأنباري وغيره.

ومُطَوَّل المعاني المذكورة في كلام المتأخرين للرب يرجع إلىٰ هٰذه الأصول الثلاثة، فمعاني الرب المُبلَّغة عند جماعة ثلاثين معنىٰ نظمها أحمد بن أحمد السُّجاعي الأزهري في أرجوزة مفردة هي كلها ترجع إلىٰ تلك المعاني الثلاثة، وإليها أشرتُ بقولي:

سيدهم ومالك والمصلح ... للرب معنىٰ في اللسان أفصح

ثم بيّن المصنف -وفقه الله- (الواجب من معرفة الرب علىٰ كل أحد) لأنه مما يُقطَع به أن تلك المعارف الثلاث التي بُيّن فيما سلف أنها (أوجب الواجبات وأهم المهمات) يكون منها ولا بد قدر يتعلق بذمّة كلّ أحدٍ لما سلف أن امتثال العبادة المأمور بها متوقِّفٌ علىٰ تلك الأصول الثلاثة.

واعتنىٰ المصنِّف -وفقه الله- ببيان تلك الأقدار الواجبة من كل أصل منها، والمذكور هنا هو (الواجب من معرفة الرب علىٰ كل أحد)، وقد بيّن أنه (يرجع إلىٰ أربعة أصول)؛ فقال:

(الأوّل: معرفة وجود الله؛ فيؤمن بأن الله موجود لا عدم) إذ ما يُستقبل ذِكْره من الربوبية والأسماء والصفات والألوهيّة متعلّق بموجود؛ إذ لو كان الرب عدمًا لما تعلَّقت به المذكورات، فمقدمة ما يُعتقد في الله اعتقاد العبد أنَّ الله موجود، قال تعالىٰ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[إبراهيم:١٠]، وهو استفهامٌ استنكاريٌّ يُراد به إبطال اعتقاد عدمه سبحانه، وفيه إثبات وجود الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم ذكر الثاني فقال: (الثّاني: معرفة ربوبيته) وحقيقة الربوبية شرعًا: إفراد الله بذاته وأفعاله، وتحقيق الإيمان بها في قوله: (فيؤمن به ربًّا متفردًا بنفسه المقدسة، وأفعاله الكاملة) فمدار توحيد الربوبية على أمرين:

أحدهما: إفراد الذّات الإلهية.

والآخر: إفراد الأفعال الإلهية.

ثم ذكر الثالث فقال: (الثالث: معرفة أسمائه الحسنىٰ وصفاته العلىٰ)؛

والأسماء الحسنىٰ جمع اسم، **والاسم الإلهي: هو ما دلّ علىٰ ذات الله مع كمالٍ مُتعلِّق بها.**

والصِّفات العُلىٰ جمع صفة، **والصفة الإلهية: ما دلّ علىٰ كمال مُتعلّقٍ بالذّات.**

ووُصفت الأسماء بالحسنىٰ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف:١٨٠]، ووُصفت الصفات بالعلىٰ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[النحل:٦٠].

قال ابن عباس: الوصف الأعلىٰ، واختاره أبو عبد الله ابن القيم.

وتحقيق الإيمان بالأسماء الحسنىٰ والصفات العلىٰ هو المذكور في قوله: (فيؤمن بأسماء الله وصفاته التي أخبر الله بها عن نفسه، أو أخبر بها عنه رسوله ﷺ)، فيكون العبد مؤمنًا بالأسماء الإلهية الحسنىٰ وصفات ربنا العلىٰ بتصديقه الجازم بما أخبر الله به أو أخبر به رسوله ﷺ عن الله.

فطريق معرفة الأسماء الإلهية والصفات الربانية هو الوحي ليس غير؛ لأن علمنا بالله مُتعَذِّرٌ عنَّا إلا بطريق الوحي من الله، ووحيه سبحانه فينا هو كتابه القرآن، وسُنّة رسوله ﷺ، فلا يَتجاوز العبد في معرفة الأسماء والصفات هٰذا الطَّريق وهو معنىٰ قول أهل العلم: إنَّ معرفة الأسماء والصفات توقيفية، أي موقوفة علىٰ ورود الدَّليل من كلام الله، أو كلام رسوله ﷺ.

وإلىٰ ذلك أشار السفاريني بقوله في «الدُّرَّة»:

لكنهـــا في الحـــق توقيفيـــة لنـــا بـــذا أدلـــة وفيَّـــة

ثم ذكر الأصل الرابع فقال: (والرابع: معرفة ألوهيته)، **وحقيقة الألوهية شرعًا: هي إفراد الله بالعبادة**، وتحقيق الإيمان بها في قوله: (فيؤمن بأن الله وحده هو الإله المستحق جميع أنواع العبادة لا شريك له، ولا معبود سواه، فهو المفرَد بأفعال العباد التي يتقربون بها) فيكون العبد مؤمنًا بألوهية الله باعتقادِه استحقاق الله عَزَّوَجَلَّ جميع أنواع العبادة، وأنه لا يكون شيء منها لغير الله، فهو سبحانه المُفرد –

أي: الموحد عن غيره- بأفعال العباد التي يتقربون بها، أي: المفعولة علىٰ وجه طلب القربة.

فمدارُ ما يجب علىٰ العبد في معرفة الله سبحانه هو علىٰ هٰذه الأصول الأربعة:

- بأن يعرف أنَّ الله موجودٌ لا عدم أولًا.

- ثم يعرف أن الله هو الرب فله وحده الربوبية ثانيًا.

- ثم يعرف أن الله له الأسماء الحسنىٰ والصفات العلىٰ ثالثًا.

- ثم يعرف أن العبادة كلها لله وحده.

فتَحَقّق معرفة العبد بربه سبحانه تكون باجتماع هٰذه الأصول الأربعة.

ثم بيّن المصنِّف استحقاق الله العبادة فقال: (والرَّبُّ هو المستحق للعبادة)؛ أي: هو الذي تثبُت له العبادة وتلزمُنا، فإن اسم (الحق) شعارٌ لما لزم وثبت.

ومن جملة ما ثبت ولزم أحدَنا اعتقاده أنَّ الربَّ سبحانه هو الذي تكون له العبادة دون غيره.

وذكر المصنف دليل استحقاق الله العبادة فقال: (والدليل قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾[البقرة:٢١]) الآية والتي بعدها.

ثم بيّن وجه دلالة الآية علىٰ استحقاق الله العبادة فقال: (فأمر الله بعبادته بقوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة:٢١]) الدَّال علىٰ أمره سبحانه إيانا بعبادته.

قال: (ثم ذكر موجب استحقاقها) أي: مقتضي جعْلها له سبحانه، قال: (وهو التفرد بالربوبية في قوله: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾[البقرة:٢١] الآيتين. فإن الإقرار بربوبيته يستلزم الإقرار بألوهيته). انتهىٰ كلامه.

فمَنْ أقر بالله ربًا لزمه أن يقر به معبودًا، وهو سبحانه المستحق للعبادة؛ لأنه المنفرد بالربوبية، فهو سبحانه الذي خلق، وهو سبحانه الذي رزق، وهو سبحانه الذي مَلك، وهو سبحانه الذي بيده الأمر كلُّه، فلما اجتمعت أزمَّة الربوبية بيده سبحانه كان هو المستحقَّ للعبادة دون غيره، فإنَّ الذي لا يخلق ولا يرزق ولا يملِك ولا يدبر الأمر لا يستحقُّ شيئًا من العبادة.

وأوسع طريقٍ في نصْب الأدلة علىٰ استحقاق الله العبادة هو طريق الرُّبوبية، وهو أظهر دليلٍ جاء تقليبه في القرآن علىٰ وجوهٍ متنوِّعة، والقرآن مملوءٌ من آيات الرُّبوبية، قال ابن الوزير اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ترجيح أساليب القرآن علىٰ أساليب اليونان»: ذكر صاحب كتاب مذاهب السلف- ولم يسمِّه ولم أعرفه- أن في القرآن خمسمائة آية تدلُّ علىٰ الربوبية. انتهىٰ كلامه.

فالقرآن مملوء بآيات الربوبية لتحمِل العبد علىٰ الإقرار بألوهية الله ﷻ، وبثُّ شواهد الربوبية في الكون الفسيح هداية للعقل الرَّجيح علىٰ معرفة الله وجعْل العبادة له.

وأعظم منفعة تُجنىٰ من توحيد الربوبية: ملء القلوب بتعظيم الله الموجب جعْل العبادة له، فإنَّ توحيد الربوبية لا يراد منه استرسال النَّفس في الوقوف علىٰ تفاصيل عظمة الله فقط؛ لكن يراد منه أن تحمل تلك المعرفة علىٰ الازدياد من التألُّه لله وعبوديته، فإنّه لا يُمدح المرء في علمه بكذا وكذا من متعلقات الربوبية؛ لكن يُمدَح علىٰ كون تلك المعرفة حاملة له علىٰ جعْل عبادته كلّها لله، وإلّا فأيّ شيء من المدح يكون لِمَنْ يُنسَب إلىٰ معارف الربوبية من تفاصيل الخلق أو الملك أو الرَّزق أو التدبير، فيُنسَب إلىٰ معرفة الفلك أو الطّب أو غيرهما، ثم تراه جاحدًا عبوديةَ الله أو متلطخًا بجعْل شيء من العبادة لغير الله.

والعارفون بالتوحيد حقيقةً يتوصَّلون بتوحيد الربوبية إلىٰ تعبيد قلوبهم لله ﷻ في وحدانيّته، فإرسالهم البصر، وتقليبُهم الفِكَر، وتعديدهم النَّظر في آيات الرُّبوبية كونًا وشرعًا مُرادهم فيه حمْل نفوسهم علىٰ إفراد الله بالعبادة، والازدياد من التقرُّب له سبحانه بما يحبّه ويرضاه.

فذوق الربوبية عند الموحدين غير ذوق الربوبية عند غيرهم.

ثم قال: (وجميع أنواع العبادة التي أمر الله بها كلها له وحده لا شريك له) فليس شيء من العبادة ولو قدر أُنملة كائنٌ لغير الله؛ لأنه المستحق للعبادة كلها- كما تقدّم.

وبيّن المصنف دليله فقال: (والدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن]) فالآية المذكورة أصل في إفرادا لله بالعبادة وهي تدل علىٰ أن جميع أنواع العبادة المأمور بها كلُّها لله وحده، ودِلالتها علىٰ ذلك من وجهين:

أحدهما: في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ فمدار المنقول في تفسيرها هو أنَّ أنواع الإجلال والإعظام والإكبار لله وحده، فتكون جميع العبادة لله لاندراجها في إكباره وإعظامه وإجلاله.

والآخر: في قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾؛ نهيًا عن دعوة غير الله معه.

والدُّعاء يُطلَق ويراد به العبادة كلُّها لحديث النعمان ابن بشير رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ قال: «**الدعاء هو العبادة**» رواه أصحاب السنن وإسناده صحيح.

فتقدير الآية: فلا تعبدوا مع الله أحدًا، والنَّهي عن عبادة غير الله يستلزم إفرادَه سبحانه بالعبادة.

وهٰذان الأمران المذكوران في الآية -خبرًا في الأول ونهيًا في الثاني- تُفضيان إلىٰ الإثبات والنَّفي في حقِّه سبحانه بنفي استحقاق شيءٍ من العبادة عن غير الله، وإثباتِها لله وحده.

والجمع بين النَّفي والإثبات غاية التبيين للحق، فإنَّك تنفي شيئًا عن أحد وتُثبته لغيره فتمحِّض أحقِّيته فيه بلا منازع، فالجمع بين النفي والإثبات هو لتخليص حقِّ العبادة لله وحده، فلا ينازعه أحدٌ في شيء منه.

وإذا كانت العبادة حقًّا لله وحده فإنَّ الله لا يقبل في حقِّه الشرك، ومَنْ جعل من حق الله شيئًا لغيره وقع في الشِّرك، وهو الذي صرَح به المصنف فقال: (فمَنْ جعل منها) أي: من أنواع العبادة (شيئًا لغيره فهو مشرك كافر)، فتصيير العبادة لغير الله يصير به العبدُ من أهل الشرك والكفر.

والفرق بين الشِّرك والكفر؛

أنَّ الشِّرك: نوع من أنواع الكفر؛ فالكفر عامٌّ، والشِّرك خاص، **فحقيقة الكفر شرعًا: ستر الإيمان**، ومن ستر الإيمان الشرك لاختصاصه بجعل شريك لله، فليس كل كفر يشتمل علىٰ جعْل الشريك لله، وما وُجد فيه هٰذا المعنىٰ سُمي شركًا، وكان نوعًا من أنواع الكفر.

وقول المصنِّف: (وغيره فهو مشرك كافر) إمعانٌ في بيان عاقبته الوخيمة، وتحقيقٌ لخروجه من دائرة الإسلام وأهله.

ثم ذكر المصنِّفُ الدليل فقال: (والدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾) ودلالة الآية المذكورة علىٰ الأمر الذي أراده من وجهين:

أحدهما: ذِكْر فعْلٍ متوعَّدٍ عليه، وهو عبادة غير الله في قوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾[المؤمنون:١١٧].

والآخر: تهديده بالحساب مع بيان المآل في قوله: ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون] ؛ فذِكْر الحساب للتهديد، ونفي الفلاح لبيان المآل، والفلاح لا يُنفىٰ إلا عن الكافر.

فمَنْ دعا مع الله إلهًا آخر فقد وقع في الكفر، وكفره من جنس الشرك كما تقدم.

وقوله في الآية: ﴿لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ أي: لا حجة له علىٰ ألوهيته، وهي **صفة كاشفة لا تفيد تقييدًا ولا تخصيصًا**، فكل مَنْ دعا إلهًا غير الله فلا حجة له به؛ فقوله تعالىٰ: ﴿إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ لا يفيد أنَّ من الآلهة إلهًا يكون لداعيه حجةً علىٰ ألوهيته، فالوصف المذكور هو وصفٌ كاشف.

والوصف الكاشف هو ما لا يفيد تخصيصًا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[آل عمران:١٨١] فقوله: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[آل عمران:١٨١] صفة كاشفة لحقيقة قتْلهم الأنبياء لا تفيد تخصيصًا بأن من قتْل الأنبياء نوعٌ يكون بغير حق، ونوع يكون بحقٍّ.

ثم بيّن المصنف حقيقة الشرك الذي حُكم به علىٰ مَنْ جعل شيئًا من العبادة لغير الله فقيل فيه (فهو مشرك كافر)، فقال مبينًا حقيقة الشرك: (والشرك هو جعْل شيء من حق الله لغيره، ومنه جعْل شيء من العبادة لغير الله) فالشرك له في الشرع معنيان:

أحدهما: عام؛ وهو جعْل شيء من حق الله لغيره، ويندرج فيه كل نوع من أنواع الشرك.

والآخر: خاص؛ وهو جعْل شيء من العبادة لغير الله، فيختص بشرك العبادة المتعلق بالألوهية.

والمعنىٰ الخاص هو المعهود شرعًا، فإذا أُطلِق اسم الشرك في خطاب الشرع أُريد به شرك العبادة.

ولما ذكر المصنف أن الشرك في معناه العام هو جعْل شيء من حق الله لغيره بيّن ما لله من حق فقال: (وحقوق الله اثنان: حقّ في المعرفة والإثبات، وحقّ في الإرادة والطلب) انتهىٰ كلامه.

فما ثبت لله متعلقًا بتعظيمه من الحق نوعان:

أحدهما: (حقٌّ في المعرفة والإثبات)، أي: في معرفة الله وإثبات ما له من الكمالات.

والآخر: (حقٌّ في الإرادة والطلب)، أي: حق في توجّه القلوب وطلبها، وخضوعها له سبحانه.

ثم ذكر بعدُ أن (الواجب لله علىٰ العبد لأداء الحقَّين السَّابقين توحيده في ثلاثة أنواع)؛ فسبيل وفاء العبد بالحقَّين المتقدمين يكون بتوحيد الله في ثلاثة أنواع، ثم ذكرها فقال:

(الأوّل: توحيده في الربوبية) وتقدَّم أن الربوبية: إفراد الله بذاته وأفعاله، والدليل هو المذكور في قوله: (كما قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الأنعام:١٦٤]) الدال علىٰ عموم ربوبية الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم قال: (والثّاني: توحيده في الألوهية)؛ وهو إفراد الله بالعبادة- كما تقدم-، ودليله هو المذكور في قوله: (كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾[الزمر:٢]).

وحقيقة الإخلاص: ألا يوجد في قلب العبد إرادة لسوىٰ الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم قال: (والثّالث: توحيده في الأسماء والصِّفات) وحقيقته: إفراد الله بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العلىٰ كما تقدم، ودليله المذكور في قوله: (كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف:١٨٠]

وقال: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾[الصافات]؛ فنزّه نفسه عن ما وصفه به المشركون، وسلَّم علىٰ المرسلين لسلامة ما قالوه في وصفه) واحتيج إلىٰ زيادة البيان في الآية الثّانية لغموض طريق استفادة إثبات الصِّفات منها، فإنّ الآية الأولىٰ صريحةٌ في إثبات الأسماء الحسنىٰ في قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾، وأما الآية الثانية وهي قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾ فأخبر المصنف عن طريق استفادة الصفات الإلهية منها بقوله: (فنزّه نفسه عن ما وصفه به المشركون، وسلَّم علىٰ المرسلين لسلامة ما قالوه في وصفه).

وتبيين هٰذه الجملة تفصيلًا: أنّ طريق استفادة إثبات الصفات الإلهية من هٰذه الآية هو من ثلاثة وجوه:

أوّلها: في تنزيه الله نفسه عمّا يصفه به المشركون؛ فالمشركون يتقدمون بوصف الله بأشياء مختلفة، برّأ اللهُ نفسَه منها بتنزّهه عنها، فلم يُبطل اللهُ أصلَ الوصف، لكن أبطل نوعه، فليس وصف الله باطلًا في نفسه؛ بل المُبطَل الوصف الذي وصفه به المشركون.

وثانيها: في قوله: ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾ بتسليمه سبحانه علىٰ المرسلين النَّاشئ من سلامة ما قالوه في وصفه إذْ لمّا سلِم الله من السُّوء في وصفهم استحقّوا السلامة عليهم.

وثالثها: في قوله: ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾[الصافات:١٨١]، ففيه إثبات جميع الكمالات لله.

وحقيقة كمالاته هي أنواع صفاته.

ثم بيّن المصنف حقيقة التوحيد شرعًا فقال: (والتوحيد هو إفراد الله في حقه، ومنه إفراد الله بالعبادة)، فالتوحيد في الشرع له معنيان:

أحدهما: معنىٰ عام، وهو إفراد الله بحقِّه.

والآخر: معنىٰ خاص؛ وهو إفراد الله بالعبادة.

والمعنىٰ الثاني هو المعهود شرعًا، فإذا أُطلق التوحيد في خطاب الشرع فالمراد به توحيد العبادة.

الأصل الثاني

معرفة العبد دين الإسلام

والدِّين هو ما أنزله الله على الأنبياء لتحقيق عبادته، ومنه التوحيد.

والإسلام هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشِّرك وأهله.

أكمله الله ورضيه لنا دينًا، وما عداه مردودٌ على صاحبه يقينًا؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾[آل عمران].

وقد سمَّانا الله عباده المسلمين، فقال: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾[الحج:٧٨] وحذَّرنا من الخروج عن دعوى الإسلام إلى دعوى الجاهلية، فمن انتسب إلى شيءٍ يخالف ما جاء به الرَّسول ﷺ، فإن انتسابه من دعوى الجاهلية.

ومراتب الدِّين ثلاث:

الأولى: الإسلام وأركانه خمسة؛ شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت.

والثانية: الإيمان وأركانه ستة؛ أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرِّه.

والثالثة: الإحسان وأركانه اثنان؛ أن تبعد الله، وأن يكون فِعْلُ تلك العبادة على مقام المشاهدة أو المراقبة.

والواجب من معرفة دين الإسلام على كل أحد يرجع إلى ثلاثة أصول:

الأوّل: الاعتقاد، والواجب فيه كونه مطابقًا للحق في نفسه بموافقة الشرع.

وجِماعه: أركان الإيمان الستة المتقدمة، وتوابعها من أصول الاعتقاد.

الثّاني: الفِعل، والواجب فيه موافقة حركات العبد الاختيارية ظاهرًا وباطنًا الشرع أمرًا وحِلًّا.

وفِعْل العبد قسمان:

أحدهما: فعله مع ربه.

وجِماعه: شرائع الإسلام اللازمة له؛ كالعلم بالصلاة والصيام والزكاة والحج، وتوابعها من الشروط والأركان والواجبات والمبطلات.

والآخر: فعله مع الخلق.

وجماعه: أحكام المعاشرة والمعاملة مع الخلق كافة.

والثّالث: التّرك، والواجب فيه موافقة الاجتناب مرضاة الله.

وجماعه: المحرمات الخمس التي اتفقت عليها أديان الأنبياء والرسل جميعًا، وهي الفواحش، والإثم، والبغي بغير الحق، والشرك، والقول علىٰ الله بغير علم، وما يرجع إليها ويتصل بها.

لما فرغ المصنف -وفقه الله- من بيان الأصل الأول أتبعه ببيان الأصل الثاني من الأصول الثلاثة المتعلقة بالمعارف الثلاث التي تقوم عليها العبادة، فقال: (الأصل الثاني: معرفة العبد دين الإسلام).

ثم بيّن حقيقة الدين فقال: (والدِّين هو ما أنزله الله علىٰ الأنبياء لتحقيق عبادته، ومنه التَّوحيد)؛ فالدِّين يُطلق في الشرع علىٰ معنيين:

أحدهما: معنىٰ عام؛ وهو ما أنزله الله علىٰ الأنبياء لتحقيق عبادته.

والآخر: معنىٰ خاص؛ وهو التوحيد.

والمعنىٰ الخاص هو المعهود شرعًا، فإذا أُطلِق اسم الدين في خطاب الشرع فالمراد به توحيد الله.

ثم بيّن المصنف حقيقة الإسلام الذي هو الدين المراد منّا فقال: (والإسلام هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله)؛ فحقيقة إسلام العبد لله يرجع إلىٰ المعنىٰ المذكور و(هو الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله).

والجملتان الأخيرتان بمنزلة التابع اللازم للجملة الأولىٰ؛ فمَنْ استسلم لله بالتوحيد انقاد له بالطاعة وبرئ من الشرك وأهله، فحقيقة الإسلام هو الاستسلام لله بالتَّوحيد، وله توابع متعدِّدة من جملتها المذكور في قوله: (والانقياد له بالطَّاعة، والبراءة من الشِّرك وأهله).

وأُفصح عن الجملتين المذكورتين مع اندراجِهما في الاستسلام لله بالتَّوحيد تنويهًا بشأنهما وتعريفًا بعلوِّ مقامهما، وهٰذا المعنىٰ للإسلام هو معنًىٰ عام تندرج فيه جميع دعوات الأنبياء والرُّسل، فإنَّ الأنبياء جميعًا جاؤوا بدعوة الناس إلىٰ الاستسلام لله بالتوحيد.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[النحل:٣٦].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[الأنبياء].

فمدار دعوة الأنبياء والمرسلين علىٰ استسلام الخلق لله بالتوحيد.

ومن جملة المعنىٰ العام للإسلام: الدين الذي بُعث به النبي ﷺ، فإنَّ الله بعث إلينا محمد ﷺ ليعلمنا الكتاب والحكمة، ويزكِّينا ويتلو علينا آيات الله.

وجعل الله أكمل استسلام له بالتّوحيد في الدين الذي بُعث به محمدٌ ﷺ، فلم يزل الدِّين يعلو كمالًا بين الأنبياء حتىٰ انتهىٰ كماله إلىٰ الدِّين الذي خُصَّ به محمدٌ ﷺ، وهٰذا معنىٰ قول المصنف: (أكمله الله ورضيه لنا دينًا) فانتهىٰ تكميل الدين إلىٰ ما بُعث به سيد المرسلين ﷺ، ولمَّا كان كاملًا رضيه الله لنا دينًا.

وجعل ما عداه من الأديان مردودًا علىٰ صاحبه يقينًا فلا يُقبَل منه، (قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾[آل عمران])؛ فالآية أصل في إبطال غير دين الإسلام من جهتين:

إحداهما: عدم قبوله من العبد في قوله: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[آل عمران:٨٥].

والآخر: بطلان عمله وخسارته في الآخرة في قوله: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾[آل عمران].

فكل دين بعد بعثة النبي ﷺ سوىٰ دينه فهو دين باطل، وأهله في الآخرة من الخاسرين، فدين اليهودية والنَّصرانية والبوذية والوثنية والشُّيوعية وغيرها أديانٌ باطلة، وأهلها من الخاسرين في الآخرة فهم من أهل النار.

ثم ذكر المصنف أن المنتسبين إلىٰ هٰذا الدين جعل الله ﷻ لهم اسمًا فقال: (وقد سمانا الله عباده المسلمين)؛ فمَنْ دان بالإسلام فهو مسلم، والدليل قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾[الحج:٧٨] أي: سماكم المسلمين من قبل فيما سبق من الكتب الإلهية، وفي هٰذا- أي في القرآن-.

ووقع التسمية في الكتب السابقة وفي كتابنا هٰذا لنا بالمسلمين تأكيد لهٰذا الاسم، وتحقيق صدقه علىٰ المنتسبين إلىٰ الدين الذي جاء به النبي ﷺ.

ثم قال: (وحذرنا من الخروج عن دعوىٰ الإسلام إلىٰ دعوىٰ الجاهلية)؛ ودعوىٰ الإسلام هي الأسماء التي جعلها الله ورسوله ﷺ للإسلام وأهله.

وعند الترمذي من حديث الحارث الأشعري رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ قال: «**فمَنْ دعا بدعوىٰ الجاهلية فهو من جُثىٰ جهنم**» قال رجل: يا رسول الله؛ وإن صلىٰ وصام؟! قال: «**وإن صلىٰ وصام، ادعوا بدعوىٰ الله الذي سماكم المسلمين والمؤمنين عباد الله**» وإسناده صحيح.

ففيه الأمر بالأسماء الشرعية للإسلام وأهله، والنهي عن الخروج عنها إلىٰ غيرها.

قال المصنف: (فمن انتسب إلىٰ شيء يخالف ما جاء به الرسول ﷺ، فإن انتسابه من دعوىٰ الجاهلية)؛ **والجاهلية: اسم لما كان عليه الناس قبل النبي ﷺ**، وما أُضيف إليها من قول أو فِعْل أو اعتقاد فهو محرَّم، ومن جملة الجاهلية: الانتساب إلىٰ ما يخالف ما جاء به الرسول ﷺ.

ومما يخالف ما جاء به الرسول ﷺ الأسماء التي تُجعل للإسلام وأهله مما لم يرد في القرآن ولا في السُّنة مع مخالفتها أصول ما فيهما من لزوم الجماعة والحذر من التفرق.

ثم بيّن المصنف مراتب الدين فقال: (ومراتب الدِّين) أي بمعناه العام (ثلاث)؛ فالمرتبة (الأولىٰ: الإسلام)، والمرتبة (الثانية: الإيمان)، والمرتبة (الثالثة: الإحسان).

واعتنىٰ المصنف فيما يتعلق بالبيان المعرب عنها بذِكْر أركانها فقال في المرتبة الأولىٰ وهي الإسلام: (وأركانه خمسة) فالركن الأول: (شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله) والشهادة التي هي ركن من أركان الإسلام هي الشهادة لله بالتوحيد ولمحمد ﷺ بالرسالة.

والركن الثاني: (إقام الصلاة)؛ والصلاة التي هي ركن من أركان الإسلام هي الصلوات الخمس في اليوم والليلة.

والركن الثالث: (إيتاء الزكاة)؛ والزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام هي الزكاة المعينة في الأموال.

والركن الرابع: (صوم رمضان)؛ وصوم رمضان الذي هو ركن من أركان الإسلام هو صوم شهر رمضان في كل سنة.

والخامس: (حج البيت)؛ والحج الذي هو ركن من أركان الإسلام هو حج الفرض إلىٰ بيت الله الحرام مرة واحدة في العمر.

فالجُمل المذكورات تفصح عن المقادير المطلوبة في الأركان المتقدِّمة، فإنَّ اسم كل واحدٍ منها أوسع مما ذُكر، وقد يوجد في أفرادها ما يكون واجبًا؛ لكنه لا يكون من جملة الرُّكن كالشّهادة في حقِّ فهي واجبة، أو صلاة العيد والكسوف فهما واجبتان عند جماعة من الفقهاء، أو زكاة الفطر فهي واجبة، أو صوم النّذر وحجّه فهما واجبان.

فالواجبات المذكورة من حقائق هٰذه الخمس لا تكون مع وجوبها من جملة ما يندرج في ركنية ما ترجع إليه.

ثم ذكر **المرتبة الثانية وهي الإيمان**، وبيّن أركانه فقال: (وأركانه ستة).

فالركن الأول: هو الإيمان بالله؛ والإيمان بالله الذي يكون ركنًا من أركان الإيمان هو الإيمان بوجوده ربًّا مستحقًّا للعبادة، له الأسماء الحسنىٰ والصفات العلىٰ.

والركن الثاني: هو الإيمان بالملائكة؛ والإيمان بالملائكة الذي هو ركن من أركان الإيمان هو الإيمان بأنهم خلق من خلق الله، وأن منهم مَنْ ينزل علىٰ الأنبياء بالوحي بأمر الله.

والرّكن الثالث: الإيمان بالكتب؛ والإيمان بالكتب الذي هو ركنٌ من أركان الإيمان هو الإيمان بأنّ الله أنزل علىٰ مَنْ شاءَ من رسله كتبًا هي من كلامه ليحكموا بين الناس فيما اختلفوا فيه، وكلّها منسوخة بالقرآن.

والرّكن الرابع؛ الإيمان بالرسل؛ والإيمان بالرسل الذي هو ركنٌ من أركان الإيمان هو الإيمان بأنّ الله أرسل إلىٰ الناس رسلًا منهم ليأمروهم بعبادة الله، وأنّ خاتمهم هو محمّد ﷺ.

والرّكن الخامس: الإيمان باليوم الآخر؛ والإيمان باليوم الآخر الذي هو ركن من أركان الإيمان هو الإيمان بالبعث في يوم عظيم -هو يوم القيامة- لمجازاة الخلق، فمَنْ أحسن فله الحسنىٰ وهي الجنّة، ومَنْ أساء فله ما عمل وجزاؤه النّار.

والرّكن السّادس: الإيمان بالقدر خيره وشره؛ والإيمان بالقدر الذي هو ركن من أركان الإيمان هو الإيمان بأن الله قدَّر كلّ شيءٍ من خير أو شر أزلًا، وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته وخلقه.

والمرتبة الثالثة: الإحسان، وذكر المصنف أركانه فقال: (وأركانه اثنان)؛

فالركن الأول: أن تعبد الله؛ وعبادة الله شرعًا لها معنيان؛

أحدهما: عام؛ وهو امتثال خطاب الشرع المقترن بالحب والخضوع.

والآخر: خاص؛ وهو التوحيد.

والمعنىٰ الخاص هو المعهود شرعًا، فإذا أُطلقت العبادة في خطاب الشرع كان المراد بها هو التوحيد.

والركن الثاني: هو (أن يكون فِعْل تلك العبادة علىٰ مقام المشاهدة أو المراقبة)؛ والمشاهدة هي أن يشهد العبد بقلبه قُرب الله منه، واطّلاعه عليه شهادةً يصير بها كأنه يرىٰ الله، والمراقبة هي أن يستحضر العبد في قلبه قُرب الله منه واطِّلاعه عليه، فيتخايل أنّه لا يزال بين يديه وأنّ الله يراقبه. ذكرهما أبو الفرج ابن رجب في جملة من كتبه.

ثم لمّا فرغ المصنِّف من عدِّ مراتب الدين الثلاث بيّن ما يجب من معرفة دين الإسلام علىٰ كل أحد حذو ما تقدم ذِكْره في معرفة الله، فالمقطوع به وجوب تلك المعارف واجبة لا تتناهىٰ إلىٰ حد فإنه لا بد أن يكون منها قدر يُعقل يكون واجبًا علىٰ كل أحد.

وسلف أن الواجب من معرفة الله يرجع إلىٰ أربعة أصول.

وأما الواجب من معرفة دين الإسلام فإنه يرجع إلىٰ ثلاثة أصول.

أفاده أبو عبد الله بن القيم في «مفتاح دار السعادة».

وذكر المصنف تلك الأصول الثلاثة؛ فالأول: الاعتقاد، والثاني: الفعل، والثالث: الترك، فقال: (الأول: الاعتقاد، والواجب فيه كونه مطابقًا للحق في نفسه بموافقة الشرع)، والاعتقاد افتعال من العقد، وأصله في كلام العرب: الشد والتوثقة، والمراد به التصديق الجازم، ويُسمىٰ قول القلب.

والواجب فيه -كما ذكر- أن يكون اعتقاد العبد (مطابقًا للحق في نفسه) أي واقعًا وفق ما في نفس الأمر مما هو عليه، ويُعرف ذلك بموافقة الشرع.

فمثلًا: اعتقادنا بأن الله هو رب العالمين هو اعتقاد مطابق للحق في نفسه، فالله رب العالمين إذ عُرف ذلك بطريق الشرع لقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[الفاتحة].

ثم بيّن ما يلم شتاته ويجمع أطرافه فقال: (وجماعه: أركان الإيمان الستة المتقدمة، وتوابعها من أصول الاعتقاد)، **وجِماع الشيء هو الأصل الذي يضم أطرافه ويلم شتاته**، فالأصل الجامع للإيمان يرجع إلىٰ أركان الإيمان الستة المتقدمة، وما يتبعها من أصول الاعتقاد.

ثم ذكر الأصل الثاني فقال: (والثاني: الفِعل، والواجب فيه موافقة حركات العبد الاختيارية ظاهرًا وباطنًا الشرع أمرًا وحِلًّا)؛ **والفعل: هو إحداث الشيء**، فما يحدثه العبد يُسمىٰ فعلًا، وبيّن الواجب فيه، أن الواجب فيه موافقة حركات العبد الاختيارية؛ أي: ما صدر منه عن إرادة واختيار ظاهرًا وباطنًا للشرع أمرًا وحِلًّا، والأمر هو الفرض والنفل، والحِل: هو الحلال المأذون فيه.

فالواجب علىٰ العبد في فعله أن توافق حركاته الاختيارية الصادرة عن إرادة وفِعْل الشرع في الأمر والحِل، أي: في الفرض والنفل والحلال.

ثم بيّن المصنف أن (فِعْل العبد قسمان:

أحدهما: فعله مع ربّه، وجماعه: شرائع الإسلام اللازمة له؛ كالعلم بالصلاة والصيام والزكاة

والحج، وتوابعها من الشروط والأركان والواجبات والمبطلات..

والآخر: فعله مع الخلق، وجماعه: أحكام المعاشرة والمعاملة مع الخلق كافة).

ثم بيّن الأصل الثالث فقال: (والثالث: الترك، والواجب فيه موافقة الاجتناب مرضاة الله)؛ وحقيقة الترك تخلية الشيء.

وبيّن الواجب فيه بقوله: (والواجب فيه موافقة الاجتناب مرضاة الله) أي: يوافق اجتنابك شيئًا ما، وتخلِّيك عنه مرضاة الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم بيّن جماعه فقال: (وجماعه: المحرمات الخمس التي اتفقت عليها أديان الأنبياء والرسل جميعًا، وهي الفواحش، والإثم، والبغي بغير الحق، والشرك، والقول علىٰ الله بغير علم، وما يرجع إليها ويتصل بها)؛ فالقدر الواجب من معرفة دين الإسلام يرجع إلىٰ هٰذه الأصول الثلاثة، وهي مسألة عزيزة قلّ مَنْ يرشد إليها ويعتني بها.

وعمدة القول فيها ما ذكره أبو عبد الله ابن القيم في «مفتاح دار السعادة». وملخّصه: المذكور هنا.

قلتم غفر الله لكم:

الأصل الثالث

معرفة العبد نبيّه محمدًا ﷺ

واسمه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، وهو من العرب، وقبيلته قريش.

والواجب من معرفة النبي ﷺ علىٰ كل أحد أربعة أصول:

الأوّل: معرفة اسمه الأول «محمد» دون بقية نسبه.

والثّاني: معرفة أنه عبد الله ورسوله ﷺ، اختاره الله واصطفاه من البشر، وفضله بالرسالة، وختم به الرسل.

والثّالث: معرفة أنه جاءنا بالبينات والهدىٰ ودين الحق.

والرّابع: معرفة أن الذي دلّ علىٰ صدقه، وثبتت به رسالته هو كتاب الله.

بعثه الله إلىٰ الناس كافة، يدعوهم إلىٰ التوحيد، وينذرهم عن الشرك، وافترض الله طاعته علىٰ جميع الثقلين الجن والإنس.

مات ﷺ بالمدينة، ودُفن بها، ودينه باقٍ، وهو جامع للترغيب في كل خير، والترهيب من كل شر.

تمت بحمد الله

ضحوة الخميس الحادي والعشرين من ذي الحجة

سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وألف

لما فرغ المصنف -وفقه الله- من بيان الأصل الثاني المتعلق بمعرفة دين الإسلام أتبعه ببيان الأصل الثالث وهو معرفة الرسول ﷺ، فقال: (الأصل الثالث: معرفة العبد نبيّه محمدًا ﷺ)، وابتدأه بقوله: (واسمه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب) ذاكرًا اسمه ثلاثيًا، والوارد في القرآن الاقتصار علىٰ اسمه الأول.

واتفق وقوعه كذلك في القرآن لأمرين:

أحدهما: إبطال ما كانت عليه العرب من الفخر بالآباء، فجُرِّد ذِكْره في القرآن منها لئلا يُتوهّم كسبه الفخر من آبائه.

والآخر: تحقيقًا لاختصاصه بهٰذا الاسم عند الإطلاق، فإذا أُطلق اسم محمد فالمراد به الرسول ﷺ، وزاحمه مَنْ زاحمه من العرب الذين سموا أولادهم مع إرهاصات النبوة باسم محمد ابتغاء أن

تكون النبوة فيهم فحُرموها وأُعطيها محمد بن عبد الله ﷺ.

وصار إطلاق اسم محمد بين العرب يراد به محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب، وهٰذا النبي ﷺ هو من جنس العرب، وقبيلته منهم قريش، كما قال المصنف: (وهو من العرب، وقبيلته قريش).

ثم بيّن المصنف الواجب من معرفة النبي ﷺ علىٰ كل أحد حذو المتقدِّم في الأصل الأوّل والثاني؛ فإن من معرفة الله قدرًا واجبًا ينتهي إلىٰ أربعة أصول، ومن معرفة الدين قدرًا واجبًا ينتهي إلىٰ ثلاثة أصول، فكذلك من معرفة النبي ﷺ قدر واجب علىٰ كل أحد يرجع إلىٰ أربعة أصول:

(الأوّل: معرفة اسمه الأول «محمد» دون بقية نسبه)؛ لأن الجهل باسمه مؤذن بالجهل بشخصه وما بُعث به، فإذا لم يعرف العبدُ أن اسم هٰذا الرسول ﷺ هو محمّد لم يعرف شخصه الذي يتميّز به عن غيره من النّاس ولا ما بُعث به ﷺ من الدِّين.

وكان يقوم مقام اسمه في زمنه وصفه والإشارة إليه، فكان يتميّز بحليته التي يوصف بها أو بالإشارة إليه في جمع الناس، فلما مات ﷺ لم يبقَ ما يميِّزه عن غيره إلا اسمه، فيجب علىٰ العبد أن يعرف اسم هٰذا النبي الذي بُعث فينا، ليميِّز ما له من الحق، فإنّ الأسماء جُعلت لتمييز حقوق الخلق، فإنّه لو قُدِّر وجود أفرادٍ من النَّاس لا أسماء لهم، لم تُعرف حقوقهم التي لهم مما يختصُّون به دون غيرهم.

ومن هنا فإن تسمية المولود واجبةٌ عند الفقهاء، نقل الإجماع عليه أبو محمد ابن حزم، ومنشأ وجوبها توقُّف تمييز حقوق الخلق عليها.

(والثاني: معرفة أنه عبد الله ورسوله ، اختاره الله واصطفاه من البشر، وفضله بالرسالة، وختم به الرسل)؛ فهو عبد لا يُعبَد ورسول لا يُكذّب، اختاره الله اصطفاءً فانتدبه من جنس البشر، وفضله علىٰ غيره بوحي الرسالة، وجعله خاتم الأنبياء والرسل.

(والثّالث: معرفة أنه جاءنا بالبينات والهدىٰ ودين الحق.

والرّابع: معرفة أن الذي دلّ علىٰ صدقه، وثبتت به رسالته هو كتاب الله).

ثم ختم المصنف وفقه الله كتابه بسبع مسائل تتعلق بمعرفة العبد نبيه محمد ﷺ؛

فالمسألة الأولىٰ في قوله: (بعثه الله إلىٰ الناس كافة)؛ فهو مبعوث إلىٰ الناس جميعًا.

والمسألة الثانية في قوله: (يدعوهم إلىٰ التوحيد، وينذرهم عن الشرك)؛ واسم الدعوة يتضمن الترغيب فيها والحث عليها، واسم النِّذارة يتضمن النّهي عنه- يعني عن الشرك-، والتحذير منه.

والمسألة الثالثة المذكورة في قوله: (وافترض الله طاعته علىٰ جميع الثقلين الجن والإنس).

والمسألة الرابعة المذكورة في قوله: (مات ﷺ بالمدينة)؛ وهي المعروفة بنسبتها إليه دون سائر المدن، فيقال فيها المدينة النبوية، وهو من أكمل أسمائها.

والمسألة الخامسة المذكورة في قوله: (ودُفن بها) فدُفن ﷺ في الموضع الذي مات فيه من بيت عائشة رضي الله عنها.

والمسألة السادسة المذكورة في قوله: (ودينه باقٍ) أي: ما بعثه الله عزوجل به من الدين باقٍ إلىٰ قيام الساعة.

والمسألة السابعة المذكورة في قوله: (وهو) يعني دينه (جامع للترغيب في كل خير، والترهيب من كل شر)؛ فإن ما يحيط بالخلق دائر بين الخيرية والشرية.

ودين النبي ﷺ جامع للترغيب في كل خير، وللترهيب من كلِّ شر، واسم الترغيب لما يؤمر به ويُحَث عليه، ، واسم الترهيب لما يُحذَّر منه ويُنهىٰ عنه.

وهٰذا آخر البيان علىٰ هٰذا الكتاب بما يناسب المقام.

اكتبوا طبقة سماعه:

سمع عليّ جميع «لمَنْ سمع الجميع»، ومَنْ عليه فوت يكتب «بعض» إن كان قليلًا، و«كثيرًا» إن كان كثيرًا.

«المقدمة فيما علىٰ العبد أن يعلمه» بقراءة غيره، صاحبنا فلان بن فلان بن فلان الفلاني، يكتب ما يميز به نفسه، فتم له ذلك في مجلس واحد بالميعاد المثبت في محله من نسخته.

وأجزت له روايته عني إجازةً خاصة من معين لمعين في معين.

والحمد لله رب العالمين.

صحيح ذلك وكتبه صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي يوم -واضربوا علىٰ كلمة «ليلة»- الجمعة، الرابع من شهر ذي الحجة، سنة ست وثلاثين وأربعمائة وألف، في مسجد العلامة ابن باز بمدينة مكة المكرمة.

لقاؤنا بإذن الله تعالىٰ بعد العصر للكتاب الميسر من القرآن المفسر.

وأنوه هنا إلىٰ أن الدرس الذي كان مرجوًّا أن يُعقد بعد المغرب في مجالس تفسير القرآن استُحسن جعْل البداءة به في مكة إن شاء الله تعالىٰ بعد الحج.

فيُقدم درس العشاء ويصير محله بعد المغرب، فيكون عندنا في اليوم ثلاثة دروس؛ أحدها بعد الفجر، والثاني بعد العصر، والثالث بعد المغرب.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضىٰ، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه أجمعين.